مقترب الدور كعامل محدد في السياسة الخارجية الجزائرية ومحيطها الإقليمي.

Title: The role approach as a determining factor of Algerian foreign policy and its regional environment.

أحلام بارش ***BARECHE Ahlem***

جامعة سطيف2، الجزائر، barecheahlem30@mail.com

مخبر دراسات وابحاث حول المجازر الاستعمارية

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 **تاريخ القبول:** 2022/12/02 **تاريخ النشر:** 2023/01/01

ملخص:

إن دراسة مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الجواري، تنطلق أساسا من متغير أن تشابك المسائل الأمنية وتزايد الانفلات الأمني، ووجود عدة متغيرات أخرى مثل ثنائية التهديد والبقاء، التي تنوعت بين النزاعات الحدودية، والقرب الجغرافي وامتداداته، طبيعة النظم السياسية والتحالفات الإقليمية. هذه المؤشرات جعلت السياسة الخارجية تعيد النظر في ترتيب الأولويات تجاه محيطها الإقليمي، وهذا ما يدفعنا إلى تناول إشكالية تتنوع متغيراتها بين مدى فعالية الدور الذي تقوم به الجزائر في احتواء وإدارة الأزمات المجاورة لها والوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها، وتوصلنا الى أن مكانة الجزائر الجيوسياسية رشحتها من أن تكون اللاعب المحوري بحكم أن هذه المنطقة جديرة بالاهتمام الأقصى، فتحركت الدبلوماسية الجزائرية بصفة ديناميكية متخذة في ذلك مواقف قوية، وممارسة نشاطات مكثفة على المستوى الدولي أو الإقليمي محاولة بذلك احتواء التهديدات النابعة من الثورات العربية في ليبيا وتونس من جهة و مواجهة خطر الإرهاب من جهة أخرى مما أدى بها إلى تبني ادوار مرنة تتلاءم والوضع القائم.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية لجزائرية؛ مقترب الدور؛ المحيط الجواري و الإقليمي؛ الدبلوماسية الجزائرية.

Abstract:

The study of the principles and orientations of Algerian foreign policy towards its neighboring surroundings, stems mainly from the variable that intertwined security issues and the increasing insecurity, and the presence of several other variables such as the duality of threat and survival, which varied between border disputes, geographical proximity and its extensions, the nature of political systems and regional alliances, that link the bordering countries. These indicators made the foreign policy to reconsider the order of priorities towards its regional environment, and this is what prompts us to address a problem whose variables vary between the effectiveness of the role played by Algeria in containing and managing the neighboring crises and the means used to achieve its goals, and we found through our analysis of the subject that Algeria's geopolitical position nominated it from being the pivotal player by virtue of the fact that this region deserves the utmost attention.

Keywords: Algerian foreign policy ; Approaching the role ; Neighborhood and regional environment ; Algerian diplomacy.

* **المؤلف المرسل: احلام بارش، barecheahlem30@mail.com**

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تطل على عدد كبير من دول الجوار، مما يجعلها أمام تحديات أمنية وسياسية مختلفة وضغوط دولية ومحلية ،وتعتبر قضية انتفاضة الطوارق في الأقاليم الشمالية التي يقطنونها في كل من الازواد في مالي والنيجر، من التحديات الأمنية التي لها تداعيات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى مضاعفاتها الأخرى بتزايد التدخل الدولي في هذه المنطقة تحت ذريعة محاربة القاعدة والمنظمات الإرهابية المتحالفة معها.

كما تمثل أزمة بناء الدولة في ليبيا مؤشرا خطرا للتدخل الخارجي، تحت ذريعة تأييد الشعوب الثائرة ضد الحكام المستبدين. كما تطرح هده القضايا تحديات أمام الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في حل النزاعات الإقليمية للدول المجاورة، نظرا لوجود تحديات أمنية خطيرة على مستوى حدودها خاصة حدوث ما يعرف بالثورة في ليبيا والإطاحة بنظام القذافي، والثورة في تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين، وعودة الحركات المسلحة في مالي والنيجر، من فترة إلى أخرى، وجمود ملف الصحراء الغربية واستمرار المغرب في سياسات فرض الأمر الواقع فيها.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن القول بان الدور الذي تمارسه السياسة الخارجية الجزائرية ذو فعالية ونجاعة في مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الجوار الإفريقي؟

وكإجابة مؤقتة على اشكاليتنا ارتأينا بناء الفرضية التالية: شكلت الأزمات المحيطة بالدولة الجزائرية مصدر تهديد وتأثير على امن الجزائر ومكانتها الإقليمية والدولية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه التهديدات وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن تفعيل إستراتيجية الأمن الإقليمي الجزائري.

وقد تم تقسيم دراستنا إلى محاور أساسية كالتالي:

أولا: مقترب الدور في السياسة الخارجية الجزائرية.
ثانيا : الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية مع الدائرة الإفريقية.
ثالثا : : المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية و دول الجوار.

مناهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج أساسية:

المنهج التاريخي: من خلال دراسة العلاقات التاريخية للدولة الجزائرية مع دول الجوار وأيضا من خلال دراسة تطور السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية من فترة من تاريخية إلى أخرى مع إبراز أهم العوامل المحددة في كل فترة زمنية.

منهج دراسة حالة: تطلبت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال دراسة منطقة الحدود الجوارية (تونس، ليبيا، الصحراء الغربية ،المغرب ومنطقة الساحل الإفريقي) والتي تعتبر إسقاط للسياسة الخارجية الجزائرية، فاعتمدنا على هذا المنهج لغرضين أساسيين وهما: التعمق في دراسة الحدود الإقليمية كمنطقة إستراتيجية وكذلك محاولة فهم تأثيرات الفواعل التماثلية و اللاتماثلية الزاحفة من هذه المنطقة .

مقترب الدور: من خلال إبراز الدور الذي لعبته السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع دول الجوار ومحيطها الإقليمي، مع الإشارة إلى جهودها المبذولة عبر قنواتها السلمية بغرض إدارة واحتواء الأزمات المحيطة بها.

أولا: مقترب الدور في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن إدارة واحتواء النزاعات الإقليمية و الدولية، احتلت قسطا كبيرا من أداء السياسة الخارجية الجزائرية، وعملت دائما على دعم الوسائل السلمية لفض النزاعات وفق ما تنص عليه الاتفاقيات و المواثيق الدولية، هذا ما جعلها تتميز بالديناميكية ونجاعة الأداء عبر مراحل مختلفة، حيث تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية من لعب ادوار واتخاذ مواقف قوية وممارسة نشاطات مكثفة إقليميا ودوليا.

1 _ مفهوم الدور في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن مفهوم الدور يعبر عن الإرادات و الأهداف و الأفعال الناجمة عن المصالح والسياسات، وهو ما يسمى بادراكات الدور الوطني، حسب تصور صناع السياسة الخارجية، وهده الادراكات حسب هولستي هي مجموعة التعاريف الخاصة بصناع السياسة الخارجية للأنواع العامة من القرارات و الالتزامات والنشاطات والقواعد الملائمة لدولهم، وكذا الوظائف التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمته الفرعية Holsti (k. 1970,P.233).

ويعرف ألريك كروتز هذه الادراكات على أنها مجموعة الرؤى المشتركة داخليا والفهم الخاص لدور وهدف الدولة كتجمع اجتماعي في الساحة الدولية.

والدور الوطني في السياسة الخارجية يتشكل من عدة عوامل داخلية: كالقدرات، الموقع والموارد والقيم الوطنية وغيرها، وعوامل أخرى خارجية تتمثل خاصة في البيئة الدولية و الرأي العام...الخ من العوامل ذات المصدر الخارجي وهنا يقسم الدور بين دور إرادي ذو مصدر داخلي أو حتمي تتحكم فيه الظروف الدولية.2(جفال2014، ص.172).

وحسب هولستي إن الدولة هي الفاعل الوحيد الذي قد يلعب عدة ادوار في آن واحد حتى ولو كانت غير متطابقة، بل متنازعة فيما بينها وهنا جاء بما يعرف بنزاعات الدور، والذي يقصد به حالة تكون فيها مجموعة من الأدوار ناجمة عن تنافس وتنازع التوقعات، والنماذج والادراكات، فهذا النزاع قد يحمل شكل صدام بين تصورات للدور الوطني وحتى بين التوقعات المختلفة. كما نجد أن الدور قد يتعدى الدول، فالمنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي وكذا المؤسسات الاقتصادية الدولية تقوم هي الأخرى بادوار عديدة على المستوى الدولي.(مسيح الدين 2014 ،ص.173).

2_المتغيرات التفسيرية لمقترب الدور:

هناك ثلاث متغيرات تفسيرية أساسية يعتمد عليها مقترب الدور في السياسة الخارجية وهي:

1_ تصور الدور: والذي يعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواء كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دورا خارجيا فعالا، فصانع القرار

لابد أن يتمتع بالخبرة الكافية والروح القيادية التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها، فهذه العوامل لها تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة خارجيا وأداء دورها بصفة فعالة.

2_ مصادر الدور: ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

3 _ أداء الدور: وهي متغيرات تابعة، عبارة عن مخرجات السياسة الخارجية من سلوكيات وقرارات، تتحكم فيها درجة فاعلية ونجاعة الأداء .

كما توجد هناك علاقة ثلاثية تتحكم في مدى ممارسة الدور الذي باستطاعة الدولة أن تتبعه وهي:

أ_ طبيعة الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور (دبلوماسية/قوة).

ب _ المجال المكاني وسعته، أي تحديد البيئة الخارجية التي تسعى الدولة لأداء دورها فيه.

ج _تحديد الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه والوصول إليه.(جدو 2017 ،ص.82).

ولعبت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، عدة ادوار، هذا الأداء يعكس مدى تمسكها بالمبادئ الثابتة لسياستها الخارجية المنبثقة من الدستور و المواثيق الدولية بالإضافة إلى خطابات صناع القرار. ومن أهم الأدوار التي قامت بها السياسة الخارجية الجزائرية نذكر:

1 _ الدور التحرري: هذا الدور الداعم لحركات التحرر، يعد مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما جاء في ميثاق طرابلس 1962 "الجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح، ضد الامبريالية والاستعمار قديمه وجديده، والجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من اجل تحررها السياسي ودعم استقلالها، ونموها الاقتصادي، إن الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية..."

وهذا المبدأ نصت عليه جميع دساتير الجزائر المستقلة.

2_ دور المستقل النشط: هذا الدور تجسد من خلال عقيدة عدم الانحياز أثناء الصراع بين الشرق والغرب، كتعبير عن استقلالية السياسة الخارجية الجزائرية، وتحررها من أي التزام عسكري كما أكدت على دعم الاستقلال وتقرير المصير وإمكانيات الوساطة وتنشيط العلاقات الدبلوماسية.(شنة2000 ،ص .63.)

ولقد عبر عن هذا الدور مبدأ دعم التعاون الدولي في السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما نصت عليه المادة 93 من دستور 1976 "دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية." https://www.constitution1976)

كما نصت المادة 27 من دستور 1989 على نفس المبدأ حيث جاء فيها"تعمل الجزائر من اجل التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. (https://www.constitution1989).

كمانصت المادة 28 من دستور 1996 على نفس المبدأ" تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول" (https://www.majliselouma.const1996)

ولعبت الجزائر دورا رئيسيا في تلك الفترة حيث استضافت قمة حركة عدم الانحياز سنة 1973 وترأست الحركة في فترة مابين 1973 إلى غاية 1976 ، كما دعت إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في افريل 1974 ونادت بتنمية دول العالم الثالث و الإصلاحات الدولية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول.

3 _ دور الداعم للتنمية : تؤكد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في القارة الإفريقية عموما وفي الساحل الإفريقي خاصة على ثنائية الأمن و التنمية، حيث تكللت بإنشاء الطريق العابر للصحراء بطول 4300 كلم بتكلفة 64 مليار دولار ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية غذائية و مادية ومسح الديون على دولة مالي مثلا.(شنة2000،ص.63.).

4 _ دور الموازن : هذا الدور يشمل التوسط بين أقطاب النزاع، انطلاق من الموقع الذي تحتله الدولة وهذا ما يعرف في السياسة الخارجية بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، واتخذت الجزائر من الوساطة كوسيلة لتجسيد ذات المبدأ، ولعبت دور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية و الدولية، حيث توسطت النزاع بين تونس و ليبيا سنة 1974 وإيران و العراق سنة 1975، كما توسطت النزاع أيضا بين مصر وليبيا سنة 1977 والوساطة لإطلاق الرهائن الأمريكيين سنة 1979 والتوسط بين الفصائل الإيرانية سنة 1983، كذلك توسطت الجزائر من اجل إطلاق رهائن الطائرة الكويتية المختطفة سنة 1988 ، وكذلك التوسط في القرن الإفريقي سنة 1999_2000 و الوسيط الفعال في مالي منذ 1991 .(تسعديت 2014 ،ص.178).

5_ دور المنسق الإقليمي:لعبت الجزائر هذا الدور على المستوى القاري، وفي المغرب العربي باحتضانها لقمة زرالدة في جوان 1988، وهي تلعب نفس الدور في منطقة الساحل الإفريقي على غرار تجمع دول الميدان وغيرها و يقوم نفس الدور على الالتزام بتكثيف التعاون مع الدول الأخرى لإنشاء تجمعات إقليمية أوسع.

6_ دور الرائد الإقليمي : هدا الدور يقوم على مجموعة من المسؤوليات التي تتصورها الدولة لنفسها ولعلاقاتها بالدول الأخرى في منطقة محددة، وهذا ما تجسده جهود الجزائر لمكافحة الإجرام والإرهاب في الساحل الإفريقي، كما يرى البعض أن الجزائر تلعب دور المكافح ضد الإرهاب (دبابش، قطاف 2016 ،ص.58).

7 _ دور المعادي للامبريالية: تجسد هذا الدور في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال الجهود التي قامت بها ضمن حركة عدم الانحياز ، وتأميمها للمواد الأولية، و يرى هذا المبدأ أن الامبريالية خطر لابد من محاربته.

ثانيا: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية مع الدائرة الإفريقية.

لقد كان للعامل التاريخي الدور الكبير في تعزيز العلاقات بين الجزائر والمحيط الإقليمي، كما تعد طبيعة التركيبة المجتمعية التي يلتقي فيها سكان بعض المناطق الجزائرية مع مجتمعات الساحل الإفريقي ،مبررا أخر لاهتمام السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المجاورة.

1 _ العلاقات الجزائرية الإفريقية إبان ثورة التحرير

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، توحد العمل الثوري والسياسي في شمال إفريقيا على تحرير جميع الأقطار الواقعة تحت وطأة الاستعمار، وبعد استقلال دول المغرب العربي ليبيا سنة 1952، تونس 1956، المغرب 1956، أخذت هده الدول الثلاثة في دعم القضية الجزائرية من كل النواحي السياسية والعسكرية والمادية.

شكلت القارة القاعدة الخلفية للثورة التحريرية في سياسة التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها، فقد لعبت الدول الإفريقية دورا مهما في الضغط الدبلوماسي على فرنسا لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر.(ابوفرحة 2012 ،ص.12).

وتكريسا لمبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية التي نذكر منها أكرا سنة 1958 ، مؤتمر مترو فيا سنة 1959، مؤتمر لاغوس 1960 ، مؤتمر تونس 1961 ، والتصدي لمشاريع ديغول الامبريالية لاسيما ما تعلق بفصل الصحراء عن الجزائر(بوضربة2001 ،ص.104).

من خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تضم إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار.

وكان النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني متنوعا حيث تضمن أي مجال أو وسيلة تدعم القضية الجزائرية، وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية، وانضمت الحكومة الجزائرية المؤقتة لاتفاقيات جنيف الأربعة في شهر أوت من عام1949والمتعلقة بحقوق الإنسان حيث أكد هذا الانضمام على الوجود القانوني للدولة الجزائرية في اتفاقية دولية بدلا من الوصاية الفرنسية عليها.(دبش2017 ،ص.142).

وما ميز النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، هو إدراج القضية الجزائرية ضمن قضايا الأجندة الدولية من خلال ممثلين قياديين في الثورة الجزائرية، ومشاركتهم في مؤتمر باندونغ 1955 الذي ضم اكبر واهم الدول المناهضة للاستعمار في افريقا والعالم العربي.

إن نتائج مؤتمر باندونغ كانت لها أثار ايجابية ترقى لتصنيفها كأول نشاط دبلوماسي كبير، في فترة قصيرة منذ اندلاع الثورة الجزائرية، خاصة فيما تعلق بتبني المؤتمر لأية وسيلة تضمن استقلال وحرية شعوب العالم المستعمر والحل السلمي لجميع الصراعات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، احترام حقوق الإنسان الأساسية، إقرار مبدآ المساواة بين جميع الأجناس، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها...وغيرها من المبادئ القيمة التي جاء بها هذا المؤتمر الهام(جبر2016،ص.143).

2 _ الإستراتيجية الجزائرية نحو محيطها الإقليمي بعد الاستقلال

للدولة الجزائرية صلة عضوية- جغرافية تاريخية وحضارية وثيقة بالعمق التاريخي وبحكم التراث الإفريقي المشترك والمساهمة النضالية المبدئية، عملت الجزائر بعد الاستقلال على تفعيل حضورها الدبلوماسي القوي، وكللت بالعديد من الانجازات على المستوى الدولي، مكرسة بذلك كل المبادئ والمراسيم التي تنص على مناصرة القوى المضطهدة ،انطلاقا من شعار الفاتح من نوفمبر ومؤتمر الصومام إلى غاية الميثاق الوطني 1986

(بوعشة2004،ص.49)، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة أوج عطائها، وفي منتصف السبعينات شكلت قضية الصحراء الغربية عاملا جديدا تجندت له الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية لكسب التأييد لموقفها بشان هده القضية (عربي 2014،ص.20).

فما يحدث على مقربة من الجزائر في النيجر ومالي والصحراء الغربية يؤثر عليها بشكل مباشر، على الرغم من أنها أعلنت مرارا بالنسبة لقضية الصحراء الغربية أن الجزائر لا ناقة لها ولا جمل في هذه القضية سوى الدفاع عن مبدأ مشروع، وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية.(جفال،سعود2014 ،ص.29). فقد كانت قضية الصحراء الغربية من المعطيات الخارجية الأكثر تأثيرا في سياسة الجزائر الإقليمية وبالخصوص في منطقة المغرب العربي، حيث ظلت السياسة الخارجية الجزائرية، تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية استعمار لابد من تصفيته، وذلك وفق المبدأ الثابت لها في حق الشعوب في تقرير مصيرها، ساعية بذلك إلى التقرب من الدول التي لها تأثيرا في القضية كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا بغية تعزيز موقفها من النزاع.(دالع2014 ،ص.89).حيث عملت الدبلوماسية الجزائرية على جلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، مستخدمة في ذلك نفوذها في إفريقيا و العالم الثالث، وكانت نتيجة هذه الجهود قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، باديسا بابا يوم 12 نوفمبر 1984، وهو اليوم الذي انسحب فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك.(Zartman 1990,p.22)

ومع تزايد التهديدات الأمنية في العالم وإفريقيا خاصة ، أعطت الجزائر أهمية لهذا البعد في سياستها الخارجية، خاصة تجاه الدائرة الإفريقية في أطار تزايد التدخلات الأجنبية بالقارة مما انعكس على مسالة الاستقرار ،فعملت السياسة الخارجية الجزائرية على رفض التواجد الأجنبي في القارة ، لان هذا التواجد يعتبر تهديدا فعليا لها ومصدر استقطاب للجماعات الإرهابية التي تنعكس سلبا على جهود الأمن والتنمية في إفريقيا.

واعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية الإفريقية على إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي ضمن مؤسسة الاتحاد الإفريقي ،وإعطائه أهمية كبيرة في سياستها الخارجية الإفريقية.

كما عملت الدولة الجزائرية على جلب المساعدات و الدعم السياسي و المادي من المنظمات الدولية والإقليمية، وهذا نظرا لوجود أسباب عديدة منها المادية و المتعلقة بالتكلفة التي تتطلبها مسالة حفظ الأمن والسلم في إفريقيا وأخرى متعلقة بالظروف التقنية التي تتطلب أيضا تعزيز دور المنظمات الإفريقية في حل النزاعات الدولية بطرق سلمية(جدو2017 ،ص.235).

وبالتالي نجد إن الجزائر لعبت دورا فعالا في دعم قضايا السلم في القارة الإفريقية وعبرت عن ذلك في قمة الجزائر عام 1999 لمنظمة الوحدة الأفريقية بنشرها للأمن و السلم في إفريقيا ،وعززت موقفها من خلال دورها المحوري خاصة في نيجيريا، جنوب إفريقيا و السنغال، حيث تعتبر هذه الدول ذات وزن سياسي و اقتصادي في القارة الإفريقية، وبإمكانها لعب دور فعال في حل قضايا الأمن و السلم في إفريقيا من خلال الإطار الكلي والذي يتمثل في الاتحاد الإفريقي.

كما عملت الخارجية الجزائرية على تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحث الأطراف على تطبيق اتفاق لوزاكا، لوقف إطلاق النار في 10 جويلية 1999، واستطاعت الدولة الجزائرية أن تنهي الصراع الأثيوبي الاريتيري في 12 ديسمبر 2002(دالع2018 ،ص 23).

وبالنسبة للنزاع في مالي كان موقف الجزائر بأولوية الحوار السياسي لإيجاد حل دائم للازمة في مالي، وهذا ما أكده العديد من المسؤولين الجزائريين باسم وزارة الشؤون الخارجية، الذي اعتبر أن تحقيق السلم والأمن في مالي لابد أن يمر بشكل ضروري عبر قنوات الحوار السياسي.

وقد قامت الجزائر بوساطة بين جماعات الطوارق في شمال مالي(جماعة أنصار الدين وحركة تحرير ازواد)،والحكومة المركزية وكانت نتيجة هذه الوساطة ،اتفاق الجزائر في ديسمبر 2012 ، الذي يهدف إلى التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب ، كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميليشيات المسلحة من الشمال مع إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الازواد، إلا أن الهجوم الذي شاركت فيه حركة أنصار الدين مهد للتدخل الفرنسي، وأدانت الجزائر هدا الهجوم باعتباره تنظيما ارهابيا، لابد من التعامل معه كما يتم معاملة الارهاب على المستوى الدولي (Jean2013,p.160).

ورغم ذلك ظلت الجزائر تدعم خيار الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي ، من خلال تفعيل قنوات الاتصال بين الأطراف المتنازعة حيث كانت مشرفة على عقد العديد من الاجتماعات و جلسات الحوار بين جماعات المتمردين الطوارق في شمال مالي سنة 2014 ،وتم الاتفاق على إعادة إطلاق المفاوضات مع حكومة باماكو حول الأزمة في الشمال. (دالع2018،ص.248).

وفي سنة2015 واصلت الجزائر سعيها في حل الأزمة في مالي والوصول إلى اتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، من قبل ممثل تنسيقية حركات الازواد وحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ممثلا للدولة الجزائرية و الرئيس المالي وأعضاء من الحكومة المالية و الوساطة الدولية، وبعد توقيع هذا الاتفاق تم تنصيب لجنة دولية لمتابعة تنفيذه.

وبقيت السياسة الخارجية الجزائرية متمسكة بموقفها الثابت في أزمة الطوارق، الرافض لفكرة الانفصال مع تفعيل منطلق الحوار السياسي، رغم العديد من المطبات التي واجهت تحقيق هذا المسعى النبيل الذي يعتبر من أولويات الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة وفشل العديد من مسارات التفاوض نظرا لعدم وجود عامل الثقة بين الأطراف المتنازعة. فالدبلوماسية الجزائرية تسعى للانتقال من الدبلوماسية الروتينية المقيدة بالمبادئ و القوانين الوطنية إلى الدبلوماسية القائمة على المنفعة المتبادلة على مستوى العلاقات الثنائية، الإقليمية و الدولية.(دبش2017،ص.83)

وفي الدائرة المغاربية وتميزت العلاقات الجزائرية المغربية بنوع من التوتر واستغلت الجزائر هدا الوضع لصالحها ، وبعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية مباشرة وقع النزاع الحدودي بين الجزائر والمملكة المغربية بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية ، ومن ثم أعلنت الجزائر عن رغبتها بان تتكفل المنظمة بتسوية النزاع وتوقيع اتفاقية أيفران بين الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني ، وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط أعلن الملك المغربي على توصل البلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما.(عربي2014 ،ص.20).

كما تكررت نفس مساعي السلم من طرف السياسة الخارجية الجزائرية في ليبيا ، حيث تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة إفريقيا وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيو سياسية و جعلها بؤرة من حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود، ما أدى إلى دخول ليبيا في أزمات عميقة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية...، حيث انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى انقسام الشرق الليبي الذي تديره الحكومة المستقلة أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسيره حكومة الوفاق الوطني، وتضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة أو بقية المدن والأقاليم، حيث تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا وتنشط تحت عدد من التسميات (الكيالي 2017 ،ص.10)

بعد سقوط نظام القذافي، أصبحت عملية تهريب النفط لحساب الكبار من خلال العصابات، وأصبحت ليبيا دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فسيطر عليها الميليشيات المسلحة التي تمتلك مخزونا من السلاح يفوق ما كان متوفرا في عهد معمر القذافي فأصبحت ليبيا مرتعا للإرهابيين، وتجار البشر والمخدرات وتجارة الأسلحة (النحلي2018 ،ص.34).

ولقد كان لهذا الانفلات الأمني تداعيات عديدة كانهيار جميع مؤسسات الدولة وضعف البنى السياسية و اشتدت مظاهر الصراع على السلطة، نتيجة غياب الدولة والحياة المدنية في ليبيا الأكثر من أربعين عاما، مما أدى إلى الاصطدام بين سلطة الدولة والمجتمع القبلي التقليدي وتحريك التعصب القبلي أن فالأزمة الليبية أنتجت مشكلة بناء الدولة بالأساس أكثر من مشكلة الديمقراطية (بلقزيز2011 ،ص120.)

إن ظهور ما يسمى بالثورات العربية أو الربيع العربي (2011) والتدخل العسكري الفرنسي في مالي (2013)، أدى إلى هشاشة المحيط الإقليمي للدولة الجزائرية والتأثير على الأمن القومي الجزائري، من خلال تسريب الأسلحة في المنطقة وتضاعف الإرهاب على حدودها وهذا راجع إلى غياب حكومات إقليمية تتحكم في مراقبة حدودها و التحكم في وضعها الأمني الداخلي، وعملت الجزائر على تطويق حدودها امنيا.

وما حدث في تيغنتورين كان نتاجا للتدخل الدولي في ليبيا الذي افرز تسرب الأسلحة بكثافة، وأكدت الجزائر للعالم بان مقاربة الجزائر في محاربة الإرهاب هي الأمثل وبأنها قوة أمامية في محاربة الإرهاب ،كما أثبتت أيضا بان الإرهاب ظاهرة دولية مختلفة المصادر .(دبش2017 ،ص205 .).

كما يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هده العلاقات بين دول الجوار والمحيط الإقليمي تمثلت أساسا في:

- التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من اجل التحرر.

محاربة التمييز العنصري.

المتغير الإيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا، هكذا استطاعت السياسة الخارجية أن تلعب أدوارا مؤثرة وحاسمة على الساحة الإفريقية ودول الجوار، ولقد كان لها الدور الريادي في الساحة الأفريقية ووقوفها وراء حركات التحرر ولعبها لدور الوسيط في حل العديد من الأزمات وهذا لتجنب امتداد الأزمة إلى حدودها، وبالتالي تهديد سياستها الوطنية الداخلية.

ثالثا: المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية و دول الجوار

هناك العديد من القضايا التي ترسم توجهات الإستراتيجية الجزائرية خصوصا حول قضايا الجوار الإقليمي أيضا رفض استضافة و إنشاء قواعد عسكرية داخل التراب الوطني وتمسكها بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سياستها الإقليمية ووحدتها الترابية وهنا ترفض الجزائر بصفة رسمية أي حديث عن الانفصال في أي دولة من دول الجوار(بوحنية2012، ص.7).

أيضا تمسكها بمنظور تقرير المصير بالنسبة للصحراء الغربية، والاعتراف الرسمي بجمهورية الصحراء الغربية.

كما نجد أن الدولة الجزائرية أصبحت محاطة بسلسلة من التغيرات الجوارية والتحديات الحدودية خصوصا أمام تزايد حركات التمرد في مالي والنيجر ، وازدياد الشرخ القائم في مالي بين المجتمع الامازيغي العربي لشمال البلاد و المجتمع الإفريقي الزنجي في جنوب البلاد.

فرغم الوساطة الجزائرية في النزاع المالي في التسعينات وعودة النزاع المسلح في 2006، ظهرت تحديات جديدة تواجه الدور الإقليمي للجزائر ، أمام تغير وتراجع الدور الليبي تجاه منطقة الساحل بعد سقوط نظام القدافي، وتزايد الدور الموريتاني باعتبارها دولة ذات أغلبية بما يسمى بالبيض تضطهد أقلية من السود الأفارقة وهو عكس الوضع تماما في مالي، من حيث وجود أقلية ينظر لها على أنها بيضاء مهمشة ومضطهدة وأغلبية سود تحكم البلد .

هذا ما يجعل من مشكلة الطوارق، باعتباره مجتمعا يقع في هامش مراكز السلطة في كل البلدان التي يتواجدون بها مشكلة إقليمية تحتاج إلى تعاون دول المنطقة.

وهذه التطورات الجديدة والمتمثلة في احتمال دولة جديدة على الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، تشكل تطورا جديدا غير مسبوق بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية من خمسين سنة ،مما يدفع الجزائر إلى واجهة الدول التي تلعب دورا إقليميا في إدارة هده التطورات(قسوم2010، ص.22.).

إن خروج الجزائر من العشرية السوداء و بأيادي جزائرية ودون أي تدخل أجنبي، يعتبر تجربة فعالة في إدارة واحتواء الأزمات، فبخبرتها جعلت من نفسها في مكانة تحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليميا قاريا ودوليا وهدا ما جعلها تحظى بالدور الرئيس في مجلس السلم والأمن الأفريقي مند نشأته سنة 2002 واعتمادها على الحوار السلمي.(عطية 2014، ص.14.)

واعتراف المجتمع الدولي من خلال عدة زيارات رسمية لعدة دول كبرى حثت الجزائر على لعب دور مهم في المنطقة التي ترى في هدا الدور سيغرقها في صعوبات ومشاكل يصعب تخطيها.

ومن هنا يمكننا القول أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تقوم على الأسس التالية:

- الاعتماد على الدبلوماسية كآلية في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي و لا سيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزام ناري يهددها، وبالتالي فان الأمن الجواري الجزائري يرتبط بالمعضلات الأساسية التالية.(زياني2010،ص.160):

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري
- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة
- الثورات العربية التي جعلت الدول تنطلق من الصفر في ليبيا مثلا و التخوف من سيناريو جزائري تحركه جماعات المصالح
- انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة الخطيرة منها كتجارة الأسلحة والمخدرات.
- تعدد الصراعات لا سيما منها الهواتية والقبيلية وتتميز بالطابع التعصبي.
- إن السياسة الخارجية الجزائرية تدرس الأوضاع الأمنية وتتمسك بالمبادئ التالية:
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- تغليب لغة الحوار على لغة السلاح
- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة وحل النزاعات بالطرق السلمية .
- التعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية باعتبار أن امن الجزائر هو امن الجار وان التهديدات أصبحت زاحفة(زياني2010 ،ص270) .
- تأمين الحدود الجزائرية أكثر من 147 ألف جندي، والتركيز على الجنوب الجزائري لاسيما الأمن الجواري.
- التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه ورفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.
- رفض التدخل الأجنبي لحل المشاكل الإفريقية. (بوحنية2014 ،ص.7).

خاتمة:

فرضت الاضطرابات الأمنية الحدودية الخطيرة إلى تفعيل الجزائر لدورها في المنطقة من خلال الإسراع إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني ،وبالموازاة سعت الجزائر لتفعيل دورها إقليميا بإطلاق مبادرة لحل العديد من الأزمات كالأزمة الليبية الأزمة المالية، الصحراء الغربية...الخ عبر حوار شامل بين جميع الأطراف، وان الخبرة الجزائرية في حل النزاعات أصبح معترف بها دوليا خاصة وأنها تدعو دائما إلى الحل السلمي، من بوابة تفعيل الآلية الدبلوماسية وإقرار مبدأ الحوار السلمي.

فمقترب الدور في السياسة الخارجية الجزائرية يتجلى فعليا من خلال تفعيل الدبلوماسية والتي تعتبر أداة سلمية ذات نجاعة في احتواء الازمات.

وهذا يتطلب في نفس الوقت مراجعة عقيدتها الأمنية ليس بالتغيير والتراجع عن مبادئ تتبناها مند الاستقلال، بل بتطوير وتحسين الآليات والمحددات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لإكسابها هامش المناورة مع تعدد وتوسيع التهديدات الأمنية الراهنة. وضرورة التعامل مع أزمات دول الجوار في إطار مبادرات إقليمية لاحتواء الأزمة، كي لا يعود عليها وحدها عبء تامين المنطقة المغاربية والساحلية.

قائمة المراجع :

1. ابوفرحة علي (2012) . مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية.لندن: مجلة قراءات إفريقية العدد 13 ،،ص12.
2. بلقزيز عبد الإله(2011). مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي. لبنان .مجلة المستقبل العربي .عدد393.
3. بوحنية قوي (2012).الإستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي . قطر: مركز الجزيرة للدراسات .
4. بوحنية قوي (2014). الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية و الانكفاء الأمني الداخلي . قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
5. بوضربة عمر(2001).النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958-1959 .رسالة ماجيستير جامعة الجزائر قسم التاريخ.
6. بوعشة محمد(2004).الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريتيرية. بيروت :دار الجيل للطباعة و التوزيع.
7. جدو فؤاد(2018/2017). دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر:تخصص سياسة مغاربية.
8. جفال عمار،سعود صالح(2014).السياسة الإقليمية للجزائر.الجزائر:أعمال الملتقى الوطني السادس المنظم من طرف مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية.جامعة الجزائر3.مطبعة دارهومة.
9. دالع وهيبة (2014).دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية1999 – 2006 . الجزائر:دار الخلدونية للطباعة و النشر و التوزيع.
10. دالع وهيبة(2018).السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي.الجزائر:منشورات دار الخلدونية.
11. دبش إسماعيل(2017) . سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي.الجزائر:دار هومة للطباعة و النشر.
12. زياني صالح(2010). **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** :الجزائر: مجلة المفكر . العدد 5 .
13. شنة احمد(2000).العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع .
14. عربي بومدين(2014) **واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي و أثاره**: مجلة قراءات إفريقية العدد17 .
15. عربي بومدين(2014).**الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية** : مجلة قراءات إفريقية العدد 19.
16. عطية إدريس (2014). **محاضرات في مقياس الدراسات الأمنية** محاضرات ألقيت على سنة أولى ماستر . تبسة (الجزائر) :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية .
17. قسوم سليم(2010) . دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقة الدولية. الجزائر: **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الإستراتيجية و المستقبليات .
18. قطاف اسماء،دبابش عبد الرؤوف(2016).الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة مفاهيمية نظرية.الجزائر:مجلة الحقوق و الحريات,
19. الكيالي عبد الحميد(2017).الأزمة الليبية إلى أين ؟ .الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط . العدد 13 .
20. مسيح الدين تسعديت (2014).حصيلة الدور الجزائري في ادارة النزاع الترقي في مالي 1963 – 2014 . الجزائر: المدرسة العليا للعلوم السياسية. مداخلة ضمن الملتقى الوطني ول السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة.

21. النحلي علي محمد فرح(2018).الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار. الأردن.مذكرة ماجستير جامعة الشرق الأوسط .

22. دستور 1976 https:/el-mouradia.dz

23. دستور 1989 https:/el-mouradia.dz

24. دستور1996 https:/ majlislouma.dz

25. _ K.J.HOLSTI(1970).National Role conception in the study of forgien Policy : international studies quarterly.vol.14.N03 .

- Zartman William(1990).La Resolution des conflits en Afrique. Paris : édition l'harmattan.

26. Jean Pierre(2013).Sahel pour une approche global,Rapport d'information. France :n720.